

هل تسيطر السلطات السعودية على فيفا والألعاب العالمية



في تطور يسلط الضوء على تصاعد النقاش حول ملكية شركات التكنولوجيا والترفيه الكبرى، تقدّم عدد من أعضاء الكونغرس الأمريكي مع اتحاد عمالي بارز بطلب رسمي إلى لجنة التجارة الفيدرالية (FTC) لمراجعة صفقة الاستحواذ المقترحة على شركة إلكترونيك آرتس (Arts Electronic)، إحدى أبرز شركات صناعة ألعاب الفيديو في العالم. وتتمثل الصفقة في عرض تقدّمه صناديق استثمار يقودها صندوق الاستثمارات العامة السعودي إلى جانب شركات استثمار خاصة، بقيمة تقديرية تصل إلى 55 مليار دولار أمريكي.

الطلب، الذي حظي باهتمام واسع في الأوساط السياسية والاقتصادية، يركّز على ما قد تحمله الصفقة من تداعيات على استقرار القوى العاملة في قطاع الألعاب الرقمية، وعلى ميزان المنافسة في سوق العمل، فضلاً عن تأثيرها المحتمل على هيكل صناعة الألعاب عالمياً. هذا التحرك يضع الأسئلة المتعلقة

بالحوكمة والرقابة التنظيمية في قلب النقاش حول مستقبل إحدى أكبر شركات الألعاب العامة المدرجة في بورصة "ناسداك".

تعد إلكترونيك آرتس من أكثر الشركات تأثيرًا في العالم الرقمي، إذ تمتلك سلاسل ألعاب شهيرة تعتمد على نموذج "الخدمات الحية" الذي يولد عائدات متكررة ويغذي تفاعل المستخدمين المستمر. ومع الاتجاه العالمي نحو الاندماجات والاستحواذات الكبرى في قطاع الترفيه الرقمي، باتت الهيئات التنظيمية تولي اهتمامًا أكبر لقضايا ملكية البيانات، وحماية الوظائف، وتوازن القوى في الصناعة.

من منظور المستثمرين، فإنّ الأنظار تتجه إلى الجدول الزمني للمراجعة التنظيمية، وشروط الصفقة المتوقعة، وأي التزامات محتملة تجاه العاملين أو إدارة المحتوى. ويُتوقع أن يكون لرد فعل لجنة التجارة الفيدرالية أثر مباشر على مستقبل الصفقة، وعلى الطريقة التي سيتعامل بها رأس المال الحكومي والصناديق الخاصة مع شركات الألعاب الكبرى في المستقبل.

ويرى مراقبون أن هذه المراجعة قد تضيف حالة من عدم اليقين التنظيمي إلى الصفقة المقترحة، خاصة أنها تثير تساؤلات حول تأثير الاستحواذ على فرص العمل، وقوة التفاوض النقابية، ومستوى المنافسة في سوق الألعاب الأمريكي الذي تعمل فيه شركات كبرى مثل أكتيفجن بليزارد وتيك-تو إنترآكتيف.

قصة إلكترونيك آرتس لطالما ارتبطت بألعابها ذات الانتشار الجماهيري مثل FC Sports EA وBattlefield، وينموذج أعمال يعتمد على الإيرادات المستمرة من الخدمات الإلكترونية. غير أن الدعوات الجديدة للمراجعة الرقابية تضيف إلى المشهد بعدًا جديدًا يتعلّق بحوكمة الشركة ومصالح الأطراف المعنية. وهذا العامل يأتي إلى جانب تحديات أخرى تتابعها الأسواق عن قرب، منها قدرة الشركة على تطوير عناوين جديدة ناجحة وإعادة هيكلة محافظها الاستثمارية وتعزيز دور الخدمات الرقمية في تحقيق

الاحتمالات المطروحة أمام المستثمرين متباينة؛ فالمراجعة التنظيمية قد تؤدي إلى تأخير تنفيذ الصفقة أو فرض شروط تتعلق بالعمالة أو مبيعات بعض الأصول، بل قد تنتهي إلى عدم إتمام العملية بالكامل. بالمقابل، فإن اجتياز التدقيق بنجاح قد يبعث الطمأنينة بشأن استقرار نموذج أعمال الشركة وشروط انتقال الملكية، ما قد يفتح الباب أمام مرحلة جديدة من التطور تحت مظلة المساهمين الجدد.

في المقابل، يبقى الخطر الأكبر في ما قد تشهده مرحلة ما بعد الاستحواذ من إعادة هيكلة داخلية أو تقليص في القوى العاملة، وهي مخاوف عبّر عنها مشرّعون ونقابيون بوضوح، محذرين من أي خطوات قد تمسّ العمال أو تقلص من فرصهم في سوق عمل يشهد أصلاً تحولات سريعة.

تتجه الأنظار الآن إلى ردّ لجنة التجارة الفيدرالية، وما إذا كانت ستبدي تحفظات مبكّرة على الصفقة المقترحة، أو تطلب تعديلات تتعلق بالحوكمة والتزامات التوظيف. كما سيترقّب المحللون ما إذا كانت الشركة أو الجهات المستثمرة ستقوم بتعديل بنود الصفقة أو تقديم ضمانات إضافية لطمأننة الجهات التنظيمية والأطراف العمالية.

في نهاية المطاف، تمثل هذه القضية اختباراً جديداً للتوازن بين جذب الاستثمارات السيادية وحماية أسواق العمل والمنافسة داخل قطاع الرقميات. وبينما يترقّب المستثمرون المعنيون التطورات الرسمية، تُذكّر هذه الخطوة بأهمية الرقابة الأخلاقية والاقتصادية في عالم تتقاطع فيه التكنولوجيا، ورأس المال، والوظائف البشرية أكثر من أي وقت مضى.

